إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 14/ 121
للنشر الفوري
٢٤ مارس ٢٠١٤

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان بعثة صندوق النقد الدولي في ختام زيارتها إلى تونس

تلبية لطلب السلطات التونسية، قامت بعثة من صندوق النقد الدولي تحت إشراف السيد أمين ماتي بزيارة إلى تونس في الفترة ٦-٢٤ مارس ٢٠١٤ لإجراء المراجعة الثالثة على برنامجها الاقتصادي والإصلاحي الذي يدعمه اتفاق للاستعداد الائتماني مدته ٢٤ شهرا كان المجلس التنفيذي قد وافق عليه في ٧ يونيو ٢٠١٣ (راجع البيان الصحفي رقم13/202). وعقدت البعثة مناقشات مثمرة مع كبار المسؤولين في الأجهزة الحكومية وبنك تونس المركزي، كما التقت بممثلي القطاع المصرفي والقطاع الخاص، والاتحادات المهنية، والأحزاب السياسية، ومجتمع المانحين، والمجتمع المدني. وفي ختام الزيارة، أصدر السيد ماتي البيان التالي:

"نظرا للجهود المبذولة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وسط بيئة وطنية ودولية محفوفة بالتحديات، وفي ضوء الالتزام التام من السلطات التونسية بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لتحقيق نمو أكثر احتواءً للجميع، توصلت بعثة الصندوق والسلطات التونسية إلى اتفاق على مستوى الخبراء حول المراجعة الثالثة للبرنامج بمقتضى اتفاق الاستعداد الائتماني. ويخضع اتفاق الخبراء لموافقة المجلس التنفيذي الذي ينتظر مبدئيا أن يناقش المراجعة في نهاية إبريل ٢٠١٤. وسوف يسمح استكمال المراجعة بصرف مبلغ قدره ١٤٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢٢٥ مليون دولار أمريكي).

"ويؤدي التقدم الكبير الذي تحقق على المستوى السياسي إلى فتح الطريق أمام آفاق أوضح، مما يمكن أن يساعد في الحد من ميل المستثمرين إلى اتباع منهج "الانتظار والترقب". غير أن الموقف الاقتصادي لا يزال بالغ الهشاشة، مع معدل نمو أقل بكثير من المطلوب لتحقيق الطموحات الاجتماعية الكبيرة لدى السكان.

"ولا يزال الاقتصاد التونسي ضعيفا، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي المقدر ٢,٦% في عام ٢٠١٣، مدفوعا في الأساس بالخدمات العامة والخاصة، ومن المتوقع أن يظل قريبا من ٢,٨% في عام ٢٠١٤. وسجل التضخم الكلي تراجعا وصل به إلى ٥,٥% في نهاية فبراير ٢٠١٤، ومن المنتظر أن يظل مستقرا عقب تباطؤ الارتفاع في أسعار الغذاء وتنفيذ سياسة نقدية رشيدة. كذلك اتسع عجز الحساب الجاري إلى ٨,٤% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٣، نتيجة لضعف صادرات

الفوسفات وانخفاض عائدات السياحة، مع ضعف الطلب الخارجي على السلع التونسية، وهو ما يتوقع أن يُبقي العجز عند مستوى ٧,٢% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٤. وعلى صعيد المالية العامة، حدث تحسن ملحوظ في مستوى العجز في عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٤,٥% من إجمالي الناتج المحلي (على أساس نقدي، ومع استثناء المنح وعائدات الخصخصة)، في مقابل ٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٢، لكن ذلك يرجع في الأساس إلى تأجيل تسوية بعض طلبات الدفع الصادرة في عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤، والقصور الكبير في تنفيذ الإنفاق الاستثماري المقرر بسبب قيود الطاقة الاستيعابية. وبالنسبة لعام ٢٠١٤، سيَفرض تأجيل النفقات عبئا على عجز الميزانية (على أساس نقدي) فيرتفع إلى ٨% من إجمالي الناتج المحلي ويتم تمويل معظمه من مصادر خارجية.

"ولا تزال آفاق الاقتصاد التونسي معرضة لمخاطر كبيرة على المدى القصير، ولا سيما إذا استمرت المرحلة الانتقالية السياسية لفترة طويلة، أو وزادت التوترات الأمنية، أو ساءت آفاق الاقتصاد لدى شركاء تونس التجاريين الأساسيين. ولمعالجة التحديات الكبيرة التي تواجه تونس، ينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة للسيطرة على عجز المالية العامة والحساب الخارجي، وتخفيض مواطن الضعف المتزايدة في القطاع المصرفي، و توليد نمو أسرع وأكثر احتواءً لكل شرائح السكان حتى يتسنى استيعاب البطالة وتقليص التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.

"وللحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، يتعين تنفيذ سياسة نقدية متشددة وسياسة أكثر مرونة لسعر الصرف. ومن خلال السيطرة على فاتورة الأجور، وتحقيق إصلاح ضريبي يعزز الشفافية والعدالة، وتحسين مراقبة أداء المؤسسات العامة، وإنشاء شبكة للأمان الاجتماعي أفضل استهدافا للمستحقين لتحل بالتدريج محل دعم الطاقة، يمكن العمل على إيجاد الحيز المالي اللازم لتحقيق نمو قوي يعود بالنفع على نطاق أوسع من السكان. ويتطلب تخفيض مواطن الضعف في الاقتصاد التونسي تنفيذ الإصلاح المطلوب في القطاع المصرفي بسرعة أكبر وبذل جهود إضافية دؤوبة لتعجيل الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتوفير فرص العمل، كإصدار قانون جديد للاستثمار، وقانون للمنافسة، وقانون للإفلاس، وتدابير لتيسير التجارة.

"ولا تزال حماية شرائح السكان الأكثر ضعفا من تأثير الإصلاحات والضبط المالي أولوية بالنسبة للسلطات التونسية وصندوق النقد الدولي. وفي هذا السياق، أشارت البعثة إلى الجهود المبذولة لاستحداث نظام الرقم الاجتماعي الموحد فضلا على التزام السلطات بإنشاء برنامج لدعم الأسر محدودة الدخل.

"وتود البعثة توجيه الشكر إلى السلطات التونسية وكل الأطراف التي التقت بها أثناء الزيارة على ما حظي به أعضاؤها من استقبال حار، وما توافر لاجتماعاتهم من ترتيبات ممتازة، وعلى المناقشات الصريحة والمثمرة التي أجريت معهم."